وهذا ان تقول مراده بتجرده عن العوامل المقتضية للرفع من حيث الابتدا
واسم لا مجرد اعني العوامل اللفظية من حيث الحيثية قوله اذ تمايزت
الصفة الى اركان الموصوف غير مجرد نحو لا غلام سفر ظريف او كل بعامل
حكمه تركه فكان ينبغي له ان يزيده قوله الغلبيات المراد بالغلبيات
التي معاملتها قائمة بالقلب قوله اخص واحصى مما فعل ماض
ونحو وما علمه حتى المبتدا وليس افعل تفضيل الا ان اشتقاقه
من المزيد شاذ قوله درية هذا مبني لحالي بيتم فاعله والفنا نايب
الفاعل ونحو مفعول اول والردي مفعول ثان قوله راجي نايب فاعل
بحاله ومفعوله الثاني ظاهرا قوله نحو هذا ضمير فصل لا محل له من
الاعراب قوله لا راجين جمع ارجوزة وقيل راجز متعلق بنوعيه
قوله من نعيان وفرد كعب في لا او ضمي على ان لا اعمال ارجح ومشى
على المساوات هنا كما في المتن قوله لم يجز الا اعمال هذا هو الصحيح
وجوز بعضهم الاهمال والجر في على الصحيح بين ان يتقدم معمول العمل
او لا قوله لاعتراض التجه هذا التعليل لا ياتي في نحو لنعلم اي الحزبين
احصى لان لا يعترض بينهما وبين معمولها شي اذا خير معمولها المعمو
المانع قوله ولام الابتدا فان قيل العلة في المعلقات اختصاصها
بالجمل وبعضها تدخل على المفردات نحو ان زيد لقايم فلعل اعمال
خلافا وضعها اذ حقها ان تدخل على الجمل لا المفرد الحقيق عن مع
لا عليه قوله نفي الخ وقيل تقول انه تقدير وجهها فيه كالشي
المعلق في البيت وما كنت الخ وتنازع في المغني في الاستشهاد به
فانه يحتمل ان تكون ما زايدة وابيضا مفعول وموجعات معطوف

عليه

عليه ويحتمل ان موجعات مفعول لفعل محذوف اي ولا الذي موجعات
ويحتمل انه اسم لا وخبرها محذوف اي موجودة قوله الفاعل هو
لغة من اوجد الفعل قوله مرفوع اجمع الرافع ليكون كلامه جاريا
على الاقوال في رافعه والصحيح ان رافعه المسند اليه من فعل
او شبهه وقيل رافعه الاسناد وقيل هو الاسم ولا الاستثناء وما ذكر
من رفعه هو المشهور وورد نصبه ورفع المفعول كما في قولهم كسر
الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار ونحو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
وورد رفعهما كما في قوله • ان من صاد عقعقا لمشوم • كيف من
صاد عقعقان وبوم • فعامل صاد مستتر في محل رفع وعقعقان
مرفوع بلا فاعل بدليل عطف بوم عليه بالرفع قوله وتلحقه الخ
انما لحقه علامة التانيث على اللغة الفصحى دون علامة التثنية
والجمع لان تمييزهما علامة في اللفظ فاستغنى بها بخلاف المونث
فانه قد لا يتميز كزينب اسم امراة فالحقت ليدل على ذلك وانما
لحقت عامله وان كان حقها ان تلحقه لان الفاعل كالجزء من عامله
بدليل تسكين لام اخر ما اتصل به وكان ضمير رفع متحرك قوله لا
جمعي التصحيح الخ يستثنى من ذلك البنون والبنات فانه يجوز فيه ذلك
ونزل البنون والبنات فانه يجوز فيه فامتنع وقام الطلحات وليس
في مفردهما الا التذكير قوله او فعلا اغنا جار حذف فاعل المصدر
دون حذف فاعل الفعل قصر فيه النسبة للفاعل خلاف المصدر قوله لان الفعل
اسم مر اليه فعل زاد في بعض النسخ او ملي المحل والصيغة ليحترز
بذلك عن الفعل الواقع خبرا وعن الفعل المبني للمفعول فانه لا يصح

Copyright © King Saud University